مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

MJAES

المجلد السابع العدد الثاني 2017

Doi: 10.18081/mjaes/2017-7/23 -32

الدور الضريبي في العراق واثره على الموازنة العامة للمدة (2008-2014)

رائد حسن علي [a]

الملخص

تهدف الدراسة الى بيان الدور الذي تمارسه الضرائب بوصفها اهم أدوات السياسة المالية، حيث تم تقسيم الضرائب على ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبيان دورها في الإيرادات الضريبية بشكل مفصل وتأثيرها على الإيرادات الكلية للموازنة العامة ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق استخدام الأسلوب التحليلي الاحصائي spss للمدة من (2008-2014) إذ يتضمن البحث ثلاثة مباحث ، المبحث الأول المنهجية العلمية للدراسة والمبحث الثاني الاطار النظري للدراسة والمبحث الثالث الجانب التحليلي للدراسة الذي يبين فيه اثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومساهمتها في الناتج المحلي، وكانت العلاقة معنوية ودراسة الإيرادات الضريبية للمدة أعلاه، إذ جاءت سنة 2014 اعلى قيمة من بقية السنوات وتأثيرها على الإيرادات الكلية للموازنة العامة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

المقدمة

ان الضريبة تفرض على دخول الافراد والوحدات الاقتصادية باستقطاع جزء من هذه الدخول وتحويلها الى الدولة كونها احدى اهم أدوات التمويل للنفقات العامة، وبفرض الضرائب تقرر الحكومة كيف ستؤخذ المواد الضرورية من الاسر وقطاعات الاعمال لوضعها في خدمة الاستهلاك والاستثمار العام ، والأموال التي تجبى عن طريق الضرائب هي الوسيلة التي بوساطتها تتحول الموارد الحقيقية من سلع خاصة الى خدمات اجتماعية ، وتختلف الأنظمة الضريبية من دولة الى أخرى تبعاً للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والظروف الخاصة لكل مجتمع ، لأن فكرة الموازنة بين مستوى الضرائب ومستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة تظل قائمة باستمرار ويختلف تطبيقها باختلاف درجة تحضر المجتمعات هذا من ناحية ، وباختلاف حاجة القطاع الحكومي الى الإيرادات المالية من ناحية أخرى .

والضرائب هي احدى الوسائل التي لجأت اليها الدولة لتمويل نفقاتها. وقد ازدادت أهميتها حتى أصبحت الان من الموارد التي يعتمد عليها في احداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فضلا عن أهميتها التمويلية فانها أداة رئيسة للسياسة المالية والاقتصادية إذ يمكن بوساطتها معالجة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واعادة توزيع الدخل القومي وتوجيه الادخارات وفقا لما هو محدد في الأهداف المطلوب تحقيقها .

وتوافقا مع متطلبات المنهج العلمي وفي حالة متواضعة لمعرفة دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق للمدة (2008-2014) فقد جاء المبحث الأول موضحا منهجية البحث في حين بيّن

a – المدرس المساعد ،كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

المبحث الثاني ماهية واهداف الضريبة والنظام الضريبي وتحليل الهيكل الضريبي في العراق والتحديات التي يواجهها النظام الضريبي في العراق، وبيّن المبحث الثالث التحليل الاحصائي للضرائب .

المبحث الأول

أولا : مشكلة الدراسة :-

تكمن مشكلة الدراسة في دور الضرائب وتغطية العجز الحاصل في النفقات العامة في الموازنة العامة، ولاسيما خلال المدة الأخيرة، التي شهدتها البلاد والتي انعكست بصورة عجوزات في موازناتها كان لها اثر واضح في تراجع الأداء الاقتصادي في البلد، الامر الذي أدى إلى تباين في الحصيلة الضريبية فيها، وعليه فان مشكلة البحث تتجلى في المدى الذي يمكن ان تسهم فيه إيرادات الضرائب في تمويل النفقات العامة في العراق .

ثانياً :أهمية الدراسة :-

تأتي أهمية الدراسة من خلال الإيرادات الضريبية التي تعد من اهم مكونات إيرادات الدولة، إذ تنمو وتتزايد مع زيادة حجم النشاط الاقتصادي للدولة، وبهذا تبرز أهمية الإيرادات الضريبية بما تحققه من إيرادات تمكن الدولة من القيام بدورها في تحفيز وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار ومن ثَمّ تحسين دخل الفرد المتاح .

ثالثاً : هدف الدراسة :-

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية الإيرادات الضريبية وما طرأ عليها من تغيرات خلال المدة المحددة، بغية التعرف على ما اسهمت به الضرائب على الموازنة العامة .

رابعاً : فرضية البحث:-

تفترض الدراسة أن ضعف دور الضرائب ومحدودية دورها في تمويل الإيرادات الكلية للموازنة العامة في ظل اقتصاد غير مستقر، وتقوم الدراسة على اثبات الفرضيات من تحليل معادلة الانحدار واستخراج قوة العلاقة بعد اختبار معنوية الدالة، وذلك لبيان مدى تأثير الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي ثم على الموازنة العامة للدولة .

خامساً : مجتمع الدراسة وعيّنتها:-

اعتمد البحث المدة الزمنية من (2008-2014) بالاستناد إلى البيانات المنشورة الخاصة بالإيرادات الضريبية للدولة .

المبحث الثاني / الإطار النظري للدراسة

اولاً:- ماهية الضريبة والنظام الضريبي وأهدافهما

تمثل الضريبة احدى المصادر الرئيسة لإيرادات الدولة التي تستعين بها بوصفها وسيلة لإشباع الحاجات العامة، إذ تمارس الحكومة انشطة مختلفة على وفق خطط وبرامج معينة ولذلك تكون بحاجة الى اموال لتمويل تلك الانشطة. وتقع على الحكومات مسؤوليات اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، خدمية ، وغيرها من الامور التي تتطلب القيام بواجباتها في الاتجاهات المختلفة، لذا فهي بحاجة الى اموال لتغطية نفقاتها ولا بد من ان تكون لها ا يرا دات عامة ومن مصادر متعددة، ومن هذه الايرادات ما تحصل عليه من الضرائب التي عُدت من اهم مصادر التمويل الحكومي. ولقد ازدادت اهمية الضرائب في العقود الاخيرة لا لكونها مصدرا للمزيد من الايرادات وانما لكونها اداة من ادوات

السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتنفيذ سياساتها وتحقيق اهدافها (الزعبي ، 1998 : 34) .

ولقد كانت الضرائب موضوعا خصبا للمزيد من الدراسة والبحث للتعرف على ماهيتها وخصائصها وما تتركه من آثار ايجابية وسلبية وعلى المستوى الكلي والجزئي .

تعرف الضريبة بانها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الاعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة، او هي اموال تفرضها الحكومة على الافراد والمؤسسات الهدف منها تغطية الانفاق العام وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. كما ويعرفها بعض الباحثين بأنها فريضة مالية نقدية تستحصلها الدولة جبرا من الافراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف العامة النابعة من مضمون فلسفتها السياسية (العلي ، 2003 : 91) .

ثانياً :- التحديات التي يواجهها النظام الضريبي في العراق :-

لا ينفرد النظام الضريبي في العراق عن غيره من الانظمة الضريبية في الدول النامية من حيث مواجهته لعدد من التحديات ، لكن هذه التحديات قد تتعمق هنا وتخف هنالك، بمعنى ان الاختلاف ليس في نوع التحدي وانما في طبيعته ومدى حدته ، وهناك تحديات عدّة منها :-

1- تعدد انواع الضرائب في العراق : مع ما يلحق هذا من تعدد الادارات القائمة على الربط والتحصيل والتداخل في ما بينها ، وبعض انواع الضرائب ضئيلة الحصيلة لكنها محملة بتكاليف تحصيل عالية مما يفقد من قيمتها عملياً، ولا يمكن احتساب تكاليف التحصيل المترتبة على تحصيل ضريبة ما لعدم توافر البيانات اللازمة .

2- يترتب على تعدد أنواع الضرائب تعدد القوانين التي تنظم احكامها وتواتر التعديلات عليها مما يوجد صعوبة في فهم احكامها. فمثلا تعرض قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 إلى سبعة عشر تعديلاً بموجب سبعة عشر قانونا، وتعرض قانون ضريبة العقار إلى تسعة تعديلات قانونية، أما قانون ضريبة العرصات فقد تعرض إلى أربعة تعديلات قانونية فضلاً عن عشرين قرارا لمجلس قيادة الثورة (المنحل) عدلت مختلف القوانين الضريبية، فضلا عن عدد من التعليمات المالية التي تساعد على سهولة التطبيق .

إن وجود أكثر من جهة تشريعية ـــ مرة يكون التعديل بقرار ومرة بقانون- يتعارض مع مبدأ قانونية الضريبة الذي يقوم على مبدأ عدم فرض أية ضريبة إلا بقانون تصدره السلطة التشريعية المختصة، وهذا الوضع يجب أن يسري على التعديل والإلغاء أيضا.

كما أن الحاق القوانين الضريبية بتعليمات مفسرة لها يؤكد عدم اكتمال الصياغات التشريعية لهذه القوانين أو وجود عيوب فيها أو احتمالها لأكثر من تفسير مما يتعارض وقواعد الضريبة ويساعد على التهرب أو التجنب الضريبي من المكلفين الذي يعد نتيجة أساسية ومباشرة لعيوب الصياغة التشريعية، وهناك مواطن متعددة لعيوب الصياغة التشريعية في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل تتراوح ما بين الخطأ والغموض والتعارض والنقص (الانباري ، 2009: 81) .

3- عدم مرونة النظام الضريبي في العراق: تعني عدم قدرته على الاستجابة لمتطلبات النمو

الاقتصادي أو للتغير الحاصل في هيكل النشاط الاقتصادي، أو أن نسبة الزيادة في الحصيلة الضريبية اقل من نسبة الزيادة في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يعبر عنه بالمرونة الدخلية للضرائب التي تبين مدى استجابة الضرائب للتغير الحاصل في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي، إذ يجب أن يتحرك الناتج المحلي الاجمالي والإيراد الضريبي باتجاه واحد، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية، وفي حالة وجود علاقة عكسية بين الاثنين فهذا يعني أن هناك اختلالا يشوب هذه العلاقة، فقد يزداد الناتج المحلي الاجمالي في حين تنخفض الضريبة أو قد يحدث العكس، وفي كلتا الحالتين هناك مؤشر اختلال في هذه العلاقة، وقد حصل هذا في سنوات عدة في العراق مما يؤشر عدم مرونة النظام الضريبي وعدم قدرته على ملاحقة الزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي لأسباب متعددة. (الزبيدي ،2006: 26) .

4- تحديات البيئة الخارجية :

يعمل النظام الضريبي في العراق في ظل بيئة غير داعمة وربما عدائية في حالات كثيرة، فهناك غياب للفهم الحقيقي لدور الضريبة وأهميتها في المجتمع، وما يعرفه المواطن عن الضريبة لا يتعدى كونها استقطاع مالي تأخذه الدولة بما تملك من سلطة وأجهزة من دون أن يعرف دافعوها اين وكيف تستخدم هذه الاموال؟ وقد اعتاد الناس التشكيك الدائم في نيات الحكومة مهما كانت هذه النيات، وهذه العادات ظلت سائدة، إذ أن مشكلة العادات لا تزول بزوال أسبابها بل تبقى في ذاكرة الناس ولكنها تضعف بمرور الزمن. إن هذا الامر المستحكم بين الحكومة والمواطن ولاسيما الخلاف في الفترات العصيبة ما تزال رواسبه تتفاعل في نفوس كثيرين، إذ كان جل ما يفكر به الحاكمون جباية الضرائب ومشاركة الناس في وسائل عيشتهم من دون أن يقدموا لهم خدمة خاصة في مقابلها، وقد كانوا يعمدون إلى فرض ذلك بمنتهى القسوة، وهذا الامر قاد الى أن تكون البيئة الخارجية بيئة مستفزة من ناحية النظرة إلى الضريبة من المواطن التي رسخت التشويه المستمر لدورها.

كما أن العيش في ظل دولة غير ديمقراطية جعل أوساطا عريضة من المجتمع لا تعرف من معاني ممارسة الدولة لسلطتها وسيادتها سوى الجانب المتعلق بما تؤديه الأجهزة الأمنية من دور، على العكس من مواطني الدول الديمقراطية الذين يعون أهمية دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على النظام العام، ولكنهم يعون أيضا وبعمق الجانب الاخر من دور الدولة في حياة المجتمع، ولعل الضريبة واحدة من التعابير عن ممارسة الدولة لسيادتها أي أن السلطة المالية هي الوجه المالي للسلطة السياسية (الوردي ، 1996: 142).

5- تدهور الوعي الضريبي الحاد في العراق :

تشكل الدولة في العصر الحديث ضرورة تاريخية واجتماعية، ولم تعد وظيفتها مقتصرة على تقديم الخدمات الأساسية فحسب، بل امتدت لتشمل جوانب اقتصادية واجتماعية، ولذلك فإن الدولة بما لها من سلطة وسيادة على الافراد تقرر نظام فرض الضرائب تعبيراً عن دورها في الاوجه المالية والاقتصادية والسياسية.

ويشكل الوعي بأهمية اية قضية عامل إبداع مضافا، واستنادا إلى هذا الفهم فإن مسالة الوعي بأهمية الضريبة ودورها يقود إلى انتقالها من فكرة الجباية المجردة بقوة القانون إلى فكرة المواطنة، وعندها يكون الالتزام الضريبي اختياراً حراً يمارسه الافراد

بوعي لمدلولاته المختلفة وسيقود في النهاية إلى عدّ الضريبة واجباً وطنياً يؤول نفعها إلى الجميع بصورة أو بأخرى. (كماش ،2006 :19) .

ثالثاً / تحليل الهيكل الضريبي في العراق:

يعبر النظام الضريبي عن المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة. ففي عقد الثمانينيات من القرن الماضي عُد توظيف النظام الضريبي لأغراض توجيه الاستثمار وضغط الاستهلاك غير الضروري، فضلا عن الهدف المالي الذي عُد هدفاً ثانوياً بسبب وفرة الموارد النفطية.

وعكس النصف الأول من عقد التسعينيات الذي شكل اتجاهاً عاماً نحو ترجيح الهدف الاقتصادي لتفعيل العرض المحلي من السلع والخدمات وتشجيع الاستثمار الذي شكل الاستثمار مع اتجاه للتمويل عن طريق الإصدار النقدي، إلا أن التكلفة المترتبة على هذا البديل التمويلي كانت عالية، إذ ارتفع عجز الموازنة وارتفع معدل التضخم، لأن التعامل مع الحصار تم على أساس كونه متغيرا مؤقتا الأمر الذي أبقى السياسة الاقتصادية على ثوابتها، ولاسيما في مجال سعر الصرف مما اضعف مرونة النظام الضريبي في الاستجابة للمتغيرات الناجمة عن الحصار ولم تتغير هذه النظرة إلا بعد عام 1995 إذ تم ترجيح الهدف التمويلي .

وعلى الرغم من اختلاف التوجهات تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية، لم تشهد الخصائص العامة للنظام الضريبي تغيراً يعكس التغير في التوجهات الاقتصادية العامة، فاستمرت هيمنة الضرائب غير المباشرة التي تصيب الطبقات الداخلية الدنيا، وهذا يمكن أن يشير إلى عدم إيلاء قاعدة العدالة الأهمية المطلوبة، كما أن سيادة الضرائب غير المباشرة تعكس بنية تمويلية مختلة وعدم تنوع مصادر الايرادات للدخل والثروة والارباح واعتماد متزايد على الضرائب الكمركية على الرغم من تراجعها، وهي إيرادات تجعل الاقتصاد العراقي محكوما دائماً بواقع القطاع الخارجي التمويلي، الامر الذي يعكس عدم الاستقرار الايراد، فضلا عن كونه مصدراً مهما لاستقطاب الموجات التضخمية وتزايداً في حدة الاختلالات السعرية بحكم انعكاس الموجات التضخمية الخارجية وتمازجها مع معدلات التضخم المحلي مما يدفع أسعار السلع المحلية نحو الارتفاع . (عبدالوهاب ،2001: 46)

ويعد الهيكل الضريبي المتمثل بأنواع الضرائب المفروضة وهيكل التشريعات الضريبية التي تنظم عملية تحديد مقدار العبء الضريبي لكل نوع من أنواع الضرائب التي يتضمنها الهيكل الضريبي اهم اركان النظام الضريبي.

الجدول (1) يبين الايرادات الضريبية في العراق للمدة (2008-2014) مليار دينار

السنة	الايرادات الضريبية	الايرادات الكلية للموازنة	النسبة المئوية
2008	986	71091	1.38
2009	3334.8	47112.6	7.07
2010	1532	59404	2.57
2011	1408.2	108800	1.29
2012	2633.4	119500	2.20
2013	2877	113700	2.53
2014	3120.6	105400	2.96

المصدر: التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة .

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الايرادات الضريبية تضمنت الضرائب المباشرة وغير المباشرة بشكل اجمالي للمدة من (2008-2014)، إذ جاءت النسبة

المئوية لسنة 2009 بأعلى نسبة مقدارها (7.07%) وذلك بسبب تفعيل الدور الضريبي في استحصال الضرائب من جميع الامور المعتمدة في النظام الضريبي في العراق، وجاءت سنة 2011 باقل نسبة مقدارها (1.29%) ويعود ذلك الى تخفيف الاجراءات الضريبية من جانب الدولة، ويعود هذا الى سياسة الدولة المتبعة والنظام الاقتصادي .

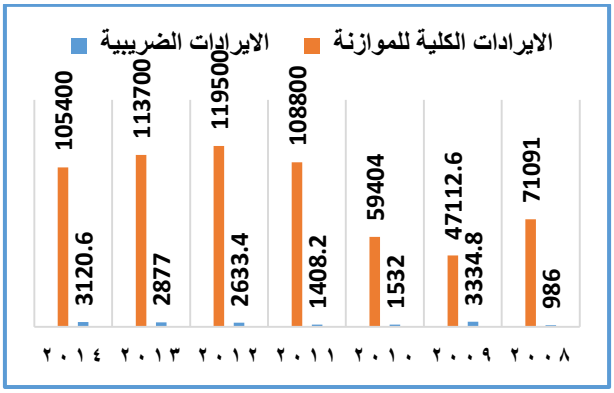

الشكل (1) يبين الايرادات الضريبية في العراق للمدة (2008-2014) مليار دينار

المبحث الثالث / الجانب التحليلي للدراسة

اولاً :- تحليل الدور التمويلي للإيرادات الضريبية في العراق .

الجدول (2) يبين الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية والايرادات الكلية للموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2008-2014)

السنة	الايرادات الضريبية / مليار دينار	الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية	الايرادات الكلية للموازنة /مليار دينار	الاهمية النسبية للموازنة الكلية	الناتج المحلي الاجمالي
2008	986	6.2	71091	11.37	155635.5
2009	3334.8	21	47112.6	7.538	139330.2
2010	1532	9.64	59404	9.505	171957
2011	1408.2	8.86	108800	17.41	211300
2012	2633.4	16.6	119500	19.12	254200
2013	2877	18.1	113700	18.19	267400
2014	3120,6	19.6	105400	16.86	260600
المجموع	15892.00	100	625007.60	100	1460423

المصدر / التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة .

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية بلغت اقل قيمة لسنة 2008 وجاءت بنسبة (6.2 %) فيما كانت اعلى نسبة في سنة 2009 وجاءت بنسبة (21%) وكانت بشكل متفاوت لبقية السنوات، إذ بينت سنة 2009 ان الايرادات الضريبية بلغت قيمتها(3334.8) مليار دينار ويعود ذلك الى تفعيل الدور الضريبي واستحصال الضرائب من جميع الامور المعتمدة في النظام الضريبي في العراق، وكذلك ارتفاع الدخول بالنسبة للمواطنين مما ادى الى تسديد الضرائب . في حين انخفضت نسبة الايرادات الضريبية لبقية السنوات بشكل متفاوت ويعود ذلك الى الاجراءات المتبعة من جانب الدولة في تخفيف العبء الضريبي، وبلغت الاهمية النسبية لإيرادات الموازنة لسنة 2009 بأقل نسبة مقدارها (7.53%) في حين بلغت اعلى نسبة في سنة 2012 بنسبة مقدارها (19.12%) من الايرادات الكلية للموازنة بقيمة (119500) مليار دينار ويناظرها ايضا ان الايرادات الضريبية لسنة

2012بلغت قيمتها(2633.4) مليار دينار أي بنسبة (16.6%) التي لها أثر كبير على زيادة الايرادات الكلية للموازنة لسنة 2012.

ثانيا:- تحليل الدور التمويلي للضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق.

الجدول (3) الضرائب المباشرة وغير المباشرة والايرادات الضريبية (مليار دينار)

السنة	الضرائب	الضرائب	الايرادات
2008	746.8	239.2	986
2009	104.8	3230.0	3334.8
2010	1344.3	187.7	1532
2011	282.1	1126.1	1408.2
2012	808.6	1824.8	2633.4
2013	1136	1741.0	2877
2014	1951.3	1169.3	3120.6
M*	910.55	1359.72	2270.28
S.D*	1.01	1.07	0.47

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الحسابات الاقتصادية الموحدة .

*M الوسط الحسابي ، *S.D، الانحراف المعياري وتم استخراجه بعد اخذ اللوغاريتم للأرقام

ويوضح الجدول اعلاه ان متوسط الضرائب غير المباشرة بلغ (1359.72) مليار دينار وبانحراف (1.07) لمدة الدراسة ،وهي نسب منخفضة قياساً بالضرائب المباشرة، والسبب في ذلك يعود إلى تضييق اوعية الضرائب المباشرة نتيجة لكثرة الاعفاءات التي اقرتها القوانين التي تنظم عمل كل منها ، في ضوء توجه السياسة الضريبية نحو تخفيف العبء الضريبي عن المواطن. اما بالنسبة للضرائب المباشرة فجاءت نسبة المتوسط (910.55) وبانحراف مقداره (1.01) وهي مساهمة متواضعة في ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي المتمثلة بارتفاع مستوى العجز في الموازنة العامة وعدم قدرة الايرادات على مواكبة الارتفاع المستمر في النفقات الحكومية، في حين بلغ متوسط الايرادات الضريبية (2270.28) وبانحراف مقداره (0.47) .

ثالثاً : قياس اثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام SPSS

الجدول (4) أثر الضرائب غير المباشرة والمباشرة على الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الضرائب غير المباشرة	الضرائب المباشرة	الناتج المحلي الاجمالي
2008	239.2	746.8	155635.5
2009	3230.0	104.8	139330.2
2010	187.7	1344.3	171957
2011	1126.1	282.1	211300
2012	1824.8	808.6	254200
2013	1741.0	1136.0	267400
2014	1169.3	1951.3	260600

المصدر/ وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء /الحسابات الاقتصادية الموحدة

- وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب.

ظهرت نتائج التحليل باعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS كالاتي :-

$$Y=4.028+0.191X_1+0.253X_2$$

t (12.948) (3.133) (3.921)

F =8.77 R2= 0.81

إن اختيار الدالة اللوغاريتمية كانت افضل دالة بناءً على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (R^2، F ، t) في تحليل اثر الضرائب غير المباشرة والمباشرة. يتضح من الدالة ان قيمة معاملة الدالة R2 بلغت (0.81) مشيرة الى ان هذه القيمة تدل على وجود العلاقة الخاصة بتأثير الضرائب غير المباشرة والمباشرة على الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2008-2014) واشار اختبار F الى عدم معنوية الدالة، ويعزى ذلك الى ان هنالك مؤشرات اخرى لم يتضمنها النموذج (

التضخم . الاستهلاك. الايرادات النفطية .... الخ) اما بالنسبة الى المتغير X_1 المتمثل بإجمالي الضرائب غير المباشرة عند مستوى المعنوية (0.05) وجاءت قيمة t (3.133) عند زيادة حجم الضرائب غير المباشرة بمقدار (0.19) وستكون هنالك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.81) اما بالنسبة للمتغير X_2 المتمثل بأجمالي الضرائب المباشرة عند مستوى معنوية (0.05) جاءت قيمة t (3.921) أي عند زيادة حجم الضراب المباشرة بمقدار (0.25) ستكون هنالك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.75) وهذا يدل على معنوية المتغيرين وتأثيرهما المعنوي على الناتج المحلي الاجمالي .

الاستنتاجات

1- من خلال البيانات المستخرجة احصائيا والاختبارات الإحصائية تبين ان الضرائب في العراق لم تأخذ دورها الحقيقي في الإيرادات الكلية للموازنة العامة لكون الاقتصاد العراقي يعتمد بالشكل الأساسي على موارد النفط في تمويل نفقاته.

2- إشارة الى التحليل الاحصائي بالاختبارات الإحصائية فإن للضرائب في العراق بنوعيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة تأثيرا على الناتج المحلي الإجمالي، إذ جاءت قيمة R^2 (0.81) وجاءت قيمة F (8.77).

3- ان الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي، إذ جاءت اعلى نسبة سنة 2014 بقيمة (19.6 %) واقل نسبة سنة 2008 بقيمة (6.2 %).

4- ان متوسط الضرائب غير المباشرة بلغ مقداره (1359.72) مليار دينار وبانحراف (1.07) وهي نسبة منخفضة، اما الضرائب المباشرة فجاءت نسبة المتوسط (910.55) مليار دينار وبانحراف مقداره (1.01) مقبولة.

التوصيات

إشارة الى ما استنتجته نوصي بما يأتي :-

1- تطوير النظم الضريبية والعمل على الاستمرار في اصلاح الأنظمة الضريبية لتصبح فاعلة بشكل اكبر لأنها ترتبط بالنظام الاقتصادي ، واعتماد الضرائب المباشرة لتعزيز الموازنة العامة بشكل افضل .

2- يجب إعادة صياغة قانون النظام الضريبي في العراق لأن الضريبة تعد من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتمويل إيراداتها الاجمالية لغرض رفع المستوى الاقتصادي للبلد .

3- نوصي بدراسة ظاهرة التهرب الضريبي لأنها تؤثر بشكل سلبي على الإيرادات الضريبية وتؤثر بالضرورة على الناتج المحلي الإجمالي .

4- تكوين قاعدة معلومات متكاملة ترتبط بالنظام الضريبي في العراق وتكون متوافرة في الهيئة العامة للضرائب لتسهيل عملية الحصول على البيانات للأغراض البحثية .

5- العمل على تطوير قدرات الكوادر الضريبية ، وذلك لغرض التعرف على مضامين الضريبة وبالشكل الذي يتم فيه الابتعاد عن الأساليب غير المرغوبة في التحليل والتقدير وإخضاع المكلف بالضريبة ، وبالمقابل العمل على تطوير الوعي الضريبي لدى الافراد عبر قنوات الاعلام الضريبي .

المصادر

- عادل فليح العلي ، هاشم محمد العركوب ، محددات الطاقة الضريبية في العراق للفترة (1970-1990) ، كلية الإدارة والاقتصاد ،

جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد(49) ، 1995 .

- معن عبدالقادر الزغبي ، اثر ضريبة الدخل في القرار المالي للشركات الصناعية الأردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 1998 .
- صباح صادق جعفر الانباري ، مجموعة قوانين الضرائب ، المكتبة القانونية ، بغداد 2009 .
- إبراهيم حميد محسن الزبيدي ، الصياغة التشريعية المثلى ركن أساسي في الإصلاح الضريبي ، بحث مقدم الى مؤتمر الإصلاح الضريبي ، وزارة المالية ، بغداد 2006 .
- الدكتور علي الوردي ، في الطبيعة البشرية ، مؤسسة المحبين ، ايران 1996 .
- كريم سالم كماش ، الوعي الضريبي في العراق ، أسباب التدني وسبل النهوض ، بحث مقدم الى مؤتمر الإصلاح الضريبي ، وزارة المالية ، بغداد 2006 .
- اكرام عبدالعزيز عبدالوهاب ، الإصلاح المالي في بلدان مختارة مع الإشارة الى العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 2001 .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء www.cosit.gov.iq.
- وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب www.tax.mof.gov.iq.
- البنك المركزي العراقي www.cbi.iq .

The Role of Taxes in Iraq and their Impact on the Public budget for the period (2008-2014)

assist. inst. Ra'ed Hassan. Ali
College of Administration and Economics / University of Muthanna

Abstract

The study aims to illustrate the role played by taxes since they are considered as the most important tool of fiscal policy. In the present study, taxes have been divided into direct and indirect ones. In addition, there is an account for their role in the overall revenue in detail as well as their impact on the overall revenue of the general budget. Moreover, measuring the extent of their contribution to the gross domestic product through the use of statistical analysis for the period (2008-2014) by using the statistical package for social sciences (SPSS) software.

This study includes three sections: the first section is about the procedures and methodology, the second one is a theoretical framework for the study, while the third section represents the analytical side for the study. The study has shown that there is a significant relationship between the direct and indirect taxes in the gross domestic product. In addition, it has set important conclusions and recommendations.

a - assist. inst.,Department of Accounting College of Administration and Economics / University of Muthanna